مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 3 2025

دور تبني المعايير المحاسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في ليبيا

The Role of Adopting Accounting Standards in Attracting Foreign Investments in Libya

عبد الرحمن عمران الهمالي نفد: كلية الاقتصاد العربان، جامعة بني وليد، ليبيا.

Abdulrahman Omran Al-Hemali: Faculty of Economics, Bani Walid University, Libya.

nafadfr@yahoo.fr

الملخص

يسعى البحث إلى دراسة الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة وخصائصها مزاياها وعيوبها، ودراسة أثر المعايير المحاسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في دولة ليبيا، والتعرف على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية، والأثار الإيجابية المترتبة من تطبيقها داخل دولة ليبيا، ويسعى في هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: تتمثل المشكلة الأساسية للبحث في أي مدى يُسهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، أجريت الدراسة داخل ليبيا 2024؛ وتوصلت نتائج البحث أن دولة ليبيا قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة وخصوصا الشركات الليبية المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وجد ان جميع عينات الدراسة اتفقت على ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية يساهم باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؛ ويوصي البحث على حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات في دولة ليبيا بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار، وعمل دراسات مقارنة بخصوص استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر قبل وبعد فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبية، الاستثمارات الأجنبية، السوق المالي، معايير المحاسبية الدولية.

Abstract:

The research aims to examine the conceptual framework of accounting standards, their characteristics, advantages, and disadvantages. It also investigates the impact of accounting standards on attracting foreign investments in Libya, and explores the importance of applying these standards in enhancing foreign investment inflows. Furthermore, the study highlights the positive outcomes resulting from their implementation within the country. This research seeks to answer the following central question: To what extent does compliance with International Accounting Standards contribute to attracting foreign direct investment (FDI)? The study adopted a descriptive analytical methodology and was conducted in Libya in 2024. The findings revealed that Libya has been restructuring its economic framework for a considerable period in preparation to align with global standards. The country has indeed entered into numerous international agreements, and particularly, Libyan companies listed on the financial market are committed to applying International Accounting Standards. All study samples agreed that adherence to International Accounting Standards significantly contributes to attracting foreign direct investment. The research recommends encouraging auditors not to be lenient in their reports regarding companies' compliance with these standards. It also advises investors to closely examine the realities of companies operating in Libya, especially the readiness of their infrastructure and their accounting systems aligned with international standards, thereby encouraging investment. Finally, the study calls for conducting comparative analyses to assess the levels of foreign direct investment attraction before and after the implementation of International Accounting Standards by Libyan companies.

Keywords: Accounting Standards, Foreign Investments, Financial Market, International Accounting Standards.

المقدمة

تدفع التغيرات الاقتصادية العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح أداةً تنمويةً رئيسيةً تتنافس من خلالها الدول بنشاط، إذ يُسهم في تشكيل الاقتصادات الوطنية وتحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا. وتتجاوز مزايا هذا النوع من الاستثمار الآن الآثار المالية، إذ يُعزز أداء السوق بشكل مباشر، ويعزز القدرة التنافسية الدولية للأسواق الإقليمية.

أصبحت الأنشطة الاقتصادية أكثر تعقيدًا مع تطور شبكات التجارة العالمية، مما يتطلب أنظمة مراقبة مالية شفافة لجذب الاستثمار الأجنبي. وأصبحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أحد العناصر الرئيسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرارات. وتعمل هذه المعايير على بناء مفردات مالية موحدة تربط بين مختلف المناطق الجغرافية والأنظمة التنظيمية، مما يُتيح تقييم آفاق الاستثمار بمعايير مشتركة وقابلة للمقارنة.

أصبح موضوع البحث حيويًا في ظل الظروف الليبية، حيث تعمل الدولة على تحسين سوق رأس المال وخلق فرص استثمارية تتوافق مع معايير السوق الدولية. وتُحلل هذه الدراسة كيف يُفيد تطبيق معايير المحاسبة الدولية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتمادها. ويتناول هذا البحث الجوانب النظرية والنتائج العملية لهذا الموضوع، بالتركيز على وضع السوق الليبي. ويتضمن البحث أجزاءً رئيسيةً مُختلفة تتناول معايير المحاسبة جنبًا إلى جنب مع الاستثمار الأجنبي من حيث المفهوم والنظرية. تُطبَّق هذه المعايير عمليًا لتحقيق أهداف التنمية، مع استقطاب رأس المال الأجنبي بنجاح إلى الأسواق الوطنية. ويُقدِّم البحث توصياتٍ ختاميةً واستنتاجاتٍ تُساعد المسؤولين في هذا المجال الحيوي.

أولًا: مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في السؤال الرئيس التالي:

"إلى أي مدى يُسهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟"

ونظرًا لتنوع فئات عينة الدراسة، فإن تحليل المشكلة بشكل أكثر دقة يستدعي طرحها من زوايا متعددة، كما يلي:

1. ما مدى إسهام الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المدققين الماليين؟
2. ما مدى إسهام الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين؟
3. ما مدى إسهام الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المهتمين بالبحث في مجال الاستثمار؟
4. ما مدى اتفاق الفئات المختلفة من عينة الدراسة حول دور الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

زاد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة؛ منها ارتباطه الوثيق بالتجارة الدولية، وكذلك زيادة الاعتماد عليه باعتباره مصدر تمويل غير منشئ للديون، بل هو أيضًا مصدر للتكنولوجيا الحديثة واكتساب المهارات التنظيمية والإدارية وكيفية إدارة شبكات التسويق، وهو قادر على زيادة القدرة التنافسية والابتكار. وبناءً على هذا، فالاستثمار الأجنبي

المباشر يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة، كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابي وأكبر من الاستثمار الذي يتم عن طريق الشركات المحلية (Borensztein, Gregorio, & Lee, 1994). وكما لا يخفى على أحد، فالمعلومات المحاسبية التي توفرها النظم المحاسبية المتبعة هي مصدر أساسي ومهم للمستثمرين الأجانب والمحليين بغية اتخاذ قرارات على أساسها، وإجراء المقارنات الضرورية بين مختلف الفرص المتاحة في أسواق الدول المتنافسة. فبات من المهم وجود لغة مالية موحدة تحكم المعاملات المالية والاقتصادية، وعليه تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 (International Accounting Standards Board). فتسارعت دول العالم إلى تبني المعايير الصادرة عنها، رغبة منها في توفير بيئة ملائمة منفتحة تستقطب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يرى Alferdson et al (2005)، أن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساعد على توفير معلومات شفافة وموثوقة، والتي بدورها تسهم في تخفيض تكلفة رأس المال، وعليه استثمارات أكبر.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. محاولة فهم وإدراك مختلف أدبيات البحث، وذلك من خلال عرض موجز لمختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
2. العوامل التي أدت إلى الحاجة إلى معايير محاسبية دولية.
3. فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

4. معرفة العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق.

رابعًا: فرضيات الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة التي تم تحديدها، ومن منطلق المحاولة المبدئية، صيغت مجموعة من الفرضيات، متمثلة في الفرضية الرئيسة وهي:

"لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر."

الفرضيات الفرعية:

1. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المدققين."
2. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين."
3. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار."
4. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر (المدققين، والمستثمرين، والأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار)."

خامسًا: الدراسات السابقة

هدفت دراسة القشي والعبادي (2007) إلى معرفة دور تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن. وعليه، قام الباحثان بتصميم استبانة وُزعت

على مجموعة من المستثمرين ومدققي الحسابات بغية معرفة رأيهم في الموضوع. وكنتيجة للدراسة الاستقصائية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يضفي الصبغة الدولية على القوائم المالية، مما يشجع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى الاقتصاد الأردني.

هدفت دراسة هوام ولمزوادة (2014) إلى تبيان أثر اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. حيث اعتمد الباحثان الدراسة القياسية للفترة ما بين 1996 و2011 باستخدام نموذج المربعات الصغرى. وفي الأخير، توصل الباحثان لمجموعة من النتائج أهمها أن تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساهم إيجابًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادسًا: منهجية الدراسة

نظرًا لطبيعة البحث في تغطية جميع جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة بهدف تحقيق الأهداف المرجوة، فضلًا عن اختبار صحة الفرضيات، تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لوصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل علمي وتحليلها باستخدام أدوات حديثة وتقليدية مناسبة، استنادًا إلى قراءات متعددة تشمل عرض الجوانب النظرية للبحث وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ودور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في ذلك.

الإطار النظري

المبحث الأول: المعايير الدولية للمحاسبة

يشير مصطلح" **المعيار** "إلى الأساليب المستخدمة لتقييم الأطوال والأوزان، وتقييم معايير الجودة. ويشير المصطلح إلى قواعد راسخة وُضعت بتفويض من مسؤولين مؤهلين، واعتُمدت بموجب اتفاقية جماعية، وذلك لحل المشكلات المستقبلية. تُشكّل المعايير، في مختلف المجالات، نقاط مرجعية أساسية تحظى بقبول عالمي من مختلف المجتمعات (أفرادًا، وحكومات، وشركات، ومؤسسات) لتقييم الجودة وقياس الأداء. ويتألف هذا المبحث من ثلاث مطالب مميزة، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)

يرتبط الإطار المفاهيمي ارتباطًا وثيقًا بمعايير المحاسبة الدولية، إذ توفر هذه المعايير الإطار الأساسي لقياس الأحداث المالية التي تؤثر على مالية الشركة ونتائج أعمالها، مع تقديم المعلومات لأصحاب المصلحة. ويتطلب إنجاز المحاسب لعمله في قياس المعلومات المتعلقة بالأحداث المالية وإثباتها والإفصاح عنها، الاعتماد على معايير محددة موجودة في هذه المراجع المحاسبية. وتعمل معايير المحاسبة الدولية كإرشادات ونماذج تهدف إلى توجيه وتوحيد ممارسات المحاسبة والتدقيق (القاضي وحمدان، 2000، ص. 33). تُترجم معايير المحاسبة الدولية مستويات فكرية مختلفة بعد مراجعة شاملة، سواءً أكانت هذه الأفكار نابعة من أهداف ومفاهيم أم من مبادئ وافتراضات علمية. وتتطلب البيانات المالية للوحدات الاقتصادية معايير محاسبية دولية تُمثل بيانات رسمية يُعدّها ممثلو الهيئات المحاسبية لتحديد أساليب دقيقة لتحديد وقياس البيانات المالية، مع وضع صيغ عرض مناسبة لتحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية (كامل، 2013، ص. 341).

إن المعايير الدولية للمحاسبة يتم بناؤها بالاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسة هي: النظرية، البيئة، والأعراف، والتي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (1) مصادر المعايير الدولية المحاسبية

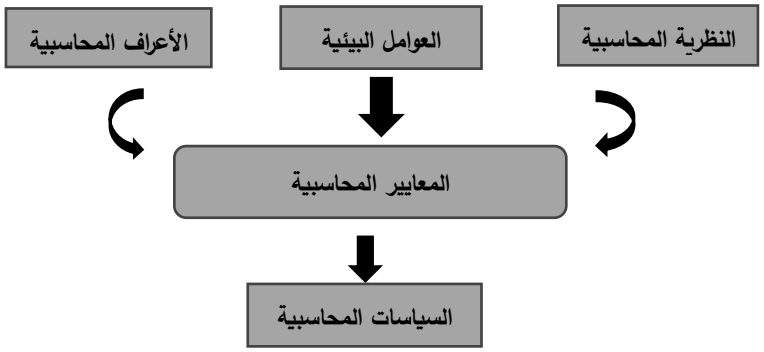

المصدر: الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل الكويت 1990، ص 125

تُرسّخ معايير المحاسبة الدولية

من خلال نظرية المحاسبة التي تُشكّل أساسها الراسخ والمستمر. ويستمد التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية صياغته من العوامل البيئية، مع التكيف مع المتطلبات الزمنية والمكانية. وتؤثر الأعراف المحاسبية، إلى جانب المصطلحات المحاسبية، تأثيرًا كبيرًا على التطور الفكري للمعايير التي تضعها هيئات المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني: اهتمامات المعايير الدولية للمحاسبة والشكل التقليدي لها

تُركّز معايير المحاسبة الدولية على تطوير أساليب تسجيل أساسية لتحديد العناصر المحاسبية في البيانات المالية، مع شرح كيفية تأثير الأنشطة والظروف التشغيلية على مالية الشركات. ويُركّز معيار المحاسبة إما على عناصر البيانات المالية، أو على كيفية تأثير عمليات محددة، إلى جانب الظروف والكوارث، على المركز المالي ونتائج الأعمال.

إن المعايير الدولية للمحاسبة غالباً ما تتضمن الفقرات التالية (جربوع وحلس، 2001، ص. 23):

- مقدمة المعيار.
- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
- شرح المعيار.
- موضوع (صلب) المعيار.
- الإفصاح.
- أحكام انتقالية: وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها، وتُحدد الأحكام الانتقالية في تلك الحالة ما يجب على الشركات أن تقوم به خلال تلك الفترة لحين تطبيق المعيار.
- تاريخ بدء سريان تطبيق المعيار.

المطلب الثالث: أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والأسباب الداعية إلى العمل بها

إن أهمية المعايير الدولية للمحاسبة تكمن بالدرجة الأولى في كونها العامل الرئيس في تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي، إلا أن لها مزايا أخرى نذكر منها ما يلي:

- تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسمح للشركات بالدخول إلى البورصات العالمية، وخير مثال على ذلك الشركات الأوروبية التي من خلال تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، تمكنت من الاستفادة من أسواق رأس المال الأمريكية، وعلى وجه الخصوص بورصة Wall Street.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية للمحاسبة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة من خلال الوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- المعايير الدولية للمحاسبة تؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في أي دولة.

- المعايير الدولية للمحاسبة تسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- المعايير الدولية للمحاسبة تضمن تحقق التنظيم المحاسبي (التخطيط المحاسبي)، الذي هو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية، وذلك بهدف تنظيم هذه الممارسات، ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها.
- المعايير الدولية للمحاسبة تشير إلى القواعد المحاسبية الإرشادية التي يُرجع إليها المحاسبون في إنجاز عملهم، وتأتي أهمية المعايير الدولية للمحاسبة في هذه النقطة عمومًا من خلال:
  - تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة.
  - إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية.
  - تحديد الطرق الملائمة للقياس.
  - تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات المعدة على أساس المعيار الملائم.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو ظاهرة اقتصادية قديمة ومعقدة أصبحت أكثر وضوحًا مع بداية القرن العشرين، وازدادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الاستثمارات تمثل اليوم أحد المعالم الرئيسة للخريطة الاقتصادية العالمية. تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام الباحثين الحكوميين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى من خلال استثمارات في وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون الربح هو الدافع الرئيس لهذا النوع من الاستثمارات. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- استخدام موارد مالية (سواء كانت نقدية أو تكنولوجيا أو رأس مال) من دولة ما في الخارج.
- يترافق هذا الاستخدام مع سيطرة المستثمر على ملكية جزئية أو كلية للمشروع، مما يسمح له باتخاذ القرارات.
- يمكن أن يشمل هذا النوع من الاستثمار الملكية المشتركة أو الملكية الكاملة للمشروع مع المساهمة في إدارته وتنظيمه.
- هذا النوع من الاستثمارات يُعد من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية، حيث يمكن أن يكون المشتري الأجنبي له سيطرة كاملة على المشروع في حالة الملكية الكاملة أو مشاركة مع المستثمر الوطني في حالة الملكية المشتركة.

وكتعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، عُرف على أنه "مساهمة المستثمر الأجنبي مباشرة في رأس مال الشركة وإدارتها في الدولة المضيفة للاستثمار" (الجندي، 2010، ص. 614). إذًا، الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمر، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، بممارسة نشاط اقتصادي في دولة ما، وبإدارة هذا النشاط، سواء كانت الملكية كاملة أو جزئية لرأس مال المشروع.

الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لصندوق النقد الدولي (IMF):

- يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي حيث يهدف المستثمر الأجنبي إلى الحصول على مصلحة دائمة في شركة مقيمة في دولة أخرى.
- العلاقة طويلة الأجل بين المستثمر والشركة هي جوهر هذا النوع من الاستثمار.
- المستثمر الأجنبي المباشر يتمتع بنفوذ كبير في إدارة الشركة.
- يُشترط أن يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من حقوق رأس المال للشركة (مثل الأسهم العادية أو القوة التصويتية) ليُصنف هذا الاستثمار كاستثمار أجنبي مباشر (الجندي، 2010، ص. 633).

تقرير الاستثمار الدولي يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

استثمار تكون أغلبية ملكية رأس ماله مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي يحمل جنسية تختلف عن جنسية الدولة المضيفة. يشمل هذا النوع من الاستثمار التزامًا طويل الأجل ويمنح المستثمر دورًا فعالًا في إدارة المشروع.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

استثمار يعكس منفعة وسيطرة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة تختلف عن جنسية الشركة الأم، ويتم على مدى طويل الأجل (الفارسي والشحومي، 2006، ص. 4).

وتُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك أصول في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الأصول (الفارسي والشحومي، 2006، ص. 4). وفي هذا الاتجاه، نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يعبر عن ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع الشركات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير الشركات، وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة أو فرع.
- وإما الاستثمار في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو المساهمة في مؤسسة جديدة.
- وبصفة عامة، نتفق مع آراء العديد من الباحثين الاقتصاديين على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص (أو مؤسسة) من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر في صورة مشاريع صناعية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وذلك بغية تحقيق الربح (مرسي، 2000، ص. 169).

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد، وذلك مهما كان نوع الاستثمار. وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات والمحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمَر فيها لاستخدامها في صناعتها.

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمَر فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار، وذلك لامتلاكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول، قلّ الخطر.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة، تختلف باختلاف الخصائص المميزة لبيئة الدولة المضيفة له، وأهداف وحجم الجهة القائمة بالاستثمار. فمثلاً، اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي والاقتصادي في الدول المضيفة يدفع إلى اتباع أشكال مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلًا عن طبيعة الأنظمة والتشريعات القانونية القائمة في هذه الدول المضيفة. كما أن أهداف وحجم الجهة القائمة بالاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات على وجه الخصوص) يكون له أثر في اختيار شكل أو نوع الاستثمار الأجنبي المباشر (صالح، ص. 29).

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتوي على عدة أشكال صُنفت تحت كل من:

أ. **المشروعات المشتركة (Joint Ventures):** هي شركات يشترك في تأسيسها وامتلاكها مستثمرون أجانب بالتضامن مع شركاء محليين، عادة ما يتمثلون في شركات خاصة، ولكن في

بعض الأحيان يتمثلون في شركات تمتلكها الدولة. وفي ظل هذا الشكل، قد يتبوأ المستثمرون الأجانب مراكز أقلية أو أغلبية في تلك الشركات، وقد يصبح لهم أيضًا قدر من التحكم في عمليات الشركة بدرجات متفاوتة. وفي بعض الأحيان يقوم مزيج من المستثمرين الأجانب بتأسيس شركات مشتركة في الدول المضيفة كوسيلة لتخفيض مصروفات التأسيس التي يتكبدونها إذا ما قام أحدهم بتأسيس شركة يمتلكها بمفرده. ومن مميزات هذا النوع من الاستثمار:

- أن الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- أن هذه الصيغة تمكّن الدول المضيفة من الحصول على الموارد والتكنولوجيا والخبرات الإدارية دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة، قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- أنه ليس بالضرورة أن يُقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والعمل والتكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة الشركة.

- أنه يسمح للمستثمر الأجنبي بتواجد أكبر في السوق المحلي مع نسبة مخاطرة أقل مما هو الحال عليه عند شرائه لشركة محلية مباشرة أو تأسيسه في البلد المضيف لشركة تابعة يمتلكها.

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI): تُعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة. غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي كثيرًا ما تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار الأجنبي، نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية، وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (الخزرجي، 2008، ص. 116).

ج. الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zones).

د. مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operation Project).

هـ. الاستثمار الأجنبي المباشر المالي (Financial Foreign Direct Investment).

و. اتفاقيات الترخيص مع شركات الدول المضيفة (Licensing agreements with host-country firms).

ز. عقد التسيير.

المبحث الثالث: العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

أثبتت دراسات عملية أن فائدة الأرقام المحاسبية (رقم الربح مثلاً) بالنسبة للمستثمرين في أحسن الأحوال لم تتجاوز 10%. ومن بين أسباب انخفاض جودة المعلومات المحاسبية؛ ضعف الشفافية في عرض القوائم المالية (Lev, 1989). ومنذ ذلك الحين، بُذلت مجهودات حثيثة بغية توفير معايير محاسبية تهدف إلى زيادة شفافية الأرقام المحاسبية من جهة، وكذلك زيادة القبول العالمي لها قصد توفير فرص مماثلة للمستثمرين في مختلف دول العالم من جهة أخرى. ولحد الآن أصدر مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية 41 معيارًا محاسبيًا دوليًا (IASs) و7 معايير دولية للإبلاغ المالي (IFRSs)؛ وانضمت إليها كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ ليصبح عدد أعضائها 152 عضوًا في 112 دولة سنة 2000. غير أن الواقع أثبت وجود تفاوت كبير بين مختلف الدول في تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، فمعظم الدول تبنت المعايير مع مراعاة تكييفها وواقعها السياسي والاقتصادي. فدراسات عملية حول 35 دولة لها نفس الخصائص الاقتصادية والسياسية تقريبًا؛ بينت أن الدول التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية مع تكييفها لها نسبة نمو اقتصادي أكبر من الدول التي تبنت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية دون تعديل ولا تكييف (Preobragenskaya & McGee).

وحسب المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي (The Foreign Investment Advisory Council)، فإن أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ما يأتي (Preobragenskaya & McGee):

- الإسراع في تبني معايير المحاسبة الدولية.
- محو أو القضاء على الحواجز الجهوية التي تعرقل الاستثمار والنشاطات التجارية.

- تحسين وتطوير النظام الضريبي والجمركي وكذلك القوانين التي تحكم صرف العملات الأجنبية.
- تحسين وتطوير النظام البنكي.
- تطوير نظام لحماية المستثمرين الأجانب، وذلك بتوفير سوق مالي نشط.
- الرفع من القيمة المضافة الخاصة بالنشاطات التجارية للشركات.

فوجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفرة بغية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. والدول النامية التي تتميز بضعف المؤسسات المالية، وانخفاض درجة الحوكمة المؤسسية فيها (corporate governance)، وانخفاض الشفافية وذلك بعدم تطبيقها لمعايير محاسبية ذات جودة، تستقطب حجمًا أقل من الاستثمار الأجنبي بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، غير أنها تملك مؤشرًا مستقبليًا جذابًا ومهمًا نحو الاستثمار الأجنبي باعتبارها سوقًا استثماريًا خصبًا يحتاج إلى عملية تكييف المستجدات العالمية (Loungani & Razin, 2001).

الإطار العملي

أولًا: التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان

اعتمدت الدراسة على استبيان تم تصميمه وتوزيعه على ثلاث فئات رئيسة ذات صلة بموضوع الدراسة، وهي: مدققو الحسابات الخارجيون، المستثمرون، والمهتمون بالاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتضمن التحليل اختبار صدق وثبات الأداة، إضافة إلى تحليل تكراري لآراء المبحوثين حول محاور الدراسة.

1. صدق وثبات أداة الدراسة

- **اختبار الصدق:** تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والاستثمار لتقييم مدى مناسبة الفقرات وارتباطها بمحاور الدراسة. وتم تعديل بعض العبارات وفقًا لملاحظاتهم؛ مما عزز من صدق الأداة.
- **اختبار الثبات:** لقياس ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).

2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده 614، من الفئات التالية:

- **مدققو الحسابات الخارجيون:** المعتمدون من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، والبالغ عددهم 398 مدققًا.
- **المستثمرون:** تم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين المستثمرين من المؤسسات والممثلين بالشركات المساهمة البالغ عددها 191 شركة؛ وذلك لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة.
- أشخاص ممن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات: والبالغ عددهم 25.

3. توزيع عينة الدراسة

نظرًا لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة والبالغ عددها 614، فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية. حيث تم اختيار كامل العدد الموجود

من الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات نظرًا لصغر حجم هذه الفئة مقارنة مع الفئات الأخرى لتشكل نسبة 12.7% من حجم العينة، وذلك على حساب عدد أفراد العينة في الفئات الأخرى.

وكما يبين الجدول رقم (1)، فقد بلغ عدد المستجيبين من المدققين 110 مدققًا وبنسبة 78% من أصل 140 مدققًا، وبلغ عدد المستجيبين من المستثمرين 51 فردًا وبنسبة 77.3% من أصل 66 فردًا، وبلغ عدد المستجيبين ممن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات 17 فردًا وبنسبة 56.7% من أصل 25 فردًا. وبلغ العدد الإجمالي للمستجيبين 178 فردًا وبنسبة 75.4% من أصل 237 فردًا، وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تُعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة.

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

	المدققين	المستثمرين	من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	المجموع
العينة	140	66	30	236
النسبة	%59.3	%28	12.7	%100
المجتمع	398	191	25	614
النسبة	%64.8	%31.1	%4.1	%100
المستجيبين	110	51	17	178
نسبة الاستجابة	%78	%77.3	%56.7	%75.1

وقد تم اعتماد **مقياس ليكرت** المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2) مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
1	دائماً
2	غالباً
3	احياناً
4	نادراً
5	على نحو معدوم

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولًا – باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية	الأهمية
1-أقل من 1.75	دائماً	أو مهم جداً
1.75أقل من 2.5	غالباً	أو مهم
2.5-أقل من 3.25	أحياناً	أو متوسط الأهمية
3.25-أقل من 4	نادراً	أو قليل الأهمية
5-4	على نحو معدوم	أو عديم الأهمية

ثانيًا: خصائص عينة الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (4) أدناه أن المستوى التعليمي لمدققي الحسابات، والمستثمرين، ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار، يُعد مرتفعًا. حيث كانت الأغلبية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبنسبة 58% من إجمالي عينة مدققي الحسابات، و65% من إجمالي عينة المستثمرين، و41% من إجمالي عينة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار. ونستطيع القول بأن أكثر من 96% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا والقادرة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

كما يُظهر الجدول أيضًا نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة. وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ من أقل من سنة وتنتهي إلى (10) سنوات فأكثر.

حيث بلغت أعلى نسبة 42% للفئة التي تقع بين 4- أقل من 10 سنوات لفئة مدققي الحسابات الخارجيين، في حين بلغت أعلى نسبة 67% للفئة التي تقع بين 10 سنوات فأكثر لفئة المستثمرين، وبلغت أعلى نسبة 71% للفئة التي تقع بين 10 سنوات فأكثر لفئة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار. مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، وهذا سينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

جدول (4) المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

الخاصية	المدققين		المستثمرين		من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1.المؤهل العلمي						
ا. دبلوم	1	%1	5	%10	-	-
ب. بكالوريوس	64	%58	33	%65	7	%41
ج. دراسات عليا	13	%12	9	%18	5	%29
د. أخرى (شهادات مهنية مثل CPA)	32	%29	4	%8	5	%29
المجموع	110	%100	51	%100	17	%100
2. عدد سنوات الخبرة						
ا. أقل من سنة	8	%7	1	%2	-	-
ب. 1-أقل من 4 سنوات	27	%25	5	%10	1	%6
ج.4- أقل من 10 سنوات	46	%42	11	%22	4	%24
د. 10-أكثرمن 10 سنوات	29	%26	34	%67	12	%71

للتعرف على مدى قدرة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من "دائماً" إلى "على نحو معدوم". ويبين الجدول رقم (5) مدى قدرة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 3 2025

جدول رقم (5) الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي			
		المدققين	المستثمرين	من له اهتمام بحثي	الكل
1	يولي المستثمر اهتماما بالقوائم المالية المعده وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	1.97 غالباً	2.02 غالباً	1.53 غالباً	1.94 غالباً
2	تولد القوائم المالية المعده وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ثقة لدى المستثمر الاجنبي.	1.86 غالباً	1.98 غالباً	2 غالباً	1.83 غالباً
3	يتأكد المستثمر الاجنبي من التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية قبل جلب استثماراته للدولة.	1.83 غالباً	1.78 غالباً	1.94 غالباً	1.83 غالباً
4	يساعد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على فتح الاسواق العالمية امام منتجات الشركات الليبية.	1.92 غالباً	1.92 غالباً	1.77 غالباً	1.91 غالباً
5	تلتزم جميع الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	1.56 دائماً	1.71 دائماً	1.65 دائماً	1.61 دائماً
6	عند تقديم أي خدمة من قبل المدقق الشركة ما فإنه يتأكد من التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	1.62 دائماً	1.77 غالباً	1.53 دائماً	1.65 دائماً
7	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على تمكين الشركات المحلية من لاندماج او التحالف مع شركات اجنبية.	2.3 غالباً	2.45 غالباً	2.35 غالباً	2.35 غالباً
8	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على زيادة قيمة الصادرات الليبية.	2.37 غالباً	2.53 غالباً	2.77 أحيانا	2.46 غالباً
9	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على اقناع المستثمر الاجنبي بجلب التقنيات الحديثة للسوق المحلي.	2.23 غالباً	3.10 أحيانا	2.82 أحيانا	2.53 أحيانا
10	أضف الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية صفة الدولية على الشركات المحلية.	1.77 غالباً	1.57 دائماً	1.88 غالباً	1.73 دائماً
11	يعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أحد الامور الجوهرية المكملة لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم.	1.93 غالباً	1.73 دائماً	1.94 غالباً	1.87 غالباً
12	يعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية آلية معايير المحاسبة المتبعة من قبل شركات دول العالم المتقدم.	1.87 غالباً	2.06 غالباً	1.94 غالباً	1.93 غالباً
13	يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جلب واستقطاب الاستثمار الاجنبي.	2.14 غالباً	1.96 غالباً	1.88 غالباً	2.06 غالباً
	المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة	1.95 غالباً	2.04 غالباً	2 غالباً	1.98 غالباً

ثالثًا: فحص الفرضيات

الفرضية العامة: "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية، وبمتوسط حسابي مفترض يساوي 3، والذي حُدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى على تدريج ليكرت الخماسي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (T) لفئة مدققي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
*******	110	1.9503	72667.	06929.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig	Mean Difference	%95Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
*******	-15.150	109	000.	-1.0497	-1.1870	-.9123

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-1) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.9503 بانحراف معياري 0.72667، وقد بلغت قيمة t-15.150، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05. ومن ثم، نرفض

الفرضية العدمية القائلة: "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين"، أي أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين.

جدول رقم (7) نتائج اختبار (T) لفئة المستثمرين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
*******	51	2.0437	53808.	07535.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig	Mean Difference	%95Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
*******	12.692	50	000.	-.9563	-1.1076	-.8049

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-2) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.0437 بانحراف معياري 0.53808، وقد بلغت قيمةt-12.692، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05. ومن ثم، نرفض الفرضية العدمية القائلة: "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين"، أي أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.

جدول رقم (8) نتائج اختبار (T) لفئة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري: One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
*******	17	2.0000	73330.	17785.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig	Mean Difference	%95Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
*******	-5.623	16	000.	-1.000	-1.3770	-.6230

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-3) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2 بانحراف معياري 0.73330، وقد بلغت قيمة t-5.62، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05. ومن ثم، نرفض الفرضية العدمية القائلة: "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات"، أي أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر (المدققين والمستثمرين والأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات).

وقد تم استخدام اختبار ANOVA لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (9) تحليل التباين الأحادي؛ فحص فرضية الدراسة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups Within Groups Total	310. 80.637 80.947	2 175 177	155. 461.	336.	715.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (5-4)، بلغت قيمة 0.715 (Sig.P) ، وهي أكبر من (0.05)، كما بلغت قيمة 0.336 F وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من 0.05. ومن ثم، نقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية تُعزى لفئات الدراسة (مدققي الحسابات، والمستثمرين، ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بخصوص مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي:

- إن رفض الفرضية الصفرية (العدمية) بخصوص هذه القاعدة من قبل الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة يعني وجود إجماع بينها على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها وهي على التوالي 1.95، 2.04، 2 إلى أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (غالباً) ما يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم حيال مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد الإجماع المشار إليه في (1) أعلاه.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

يمكن تلخيص نتائج البحث بما يلي:

1. جميع الآراء تقريبًا أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله، وخصوصًا الأجنبي المباشر، له واقع مؤثر وإيجابي على الاقتصاد المحلي، ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أُعيد هيكلتها بشكل ملائم.
2. لقد بدأت دولة ليبيا بإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعدادًا لمواكبة العالم، وأنها بالفعل قد دخلت في اتفاقيات دولية عديدة.
3. وُجد أن الشركات الليبية، وخصوصًا المدرجة بالسوق المالي، ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.
4. وُجد أن جميع عينة الدراسة اتفقت على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية:

- إن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة، وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته لدولة ليبيا.

- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يُضفي صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة.
- يُعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرطًا لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

ثانيًا: التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية.
2. حث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات في دولة ليبيا بشكل أعمق؛ كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيأة، وخصوصًا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار.
3. عمل دراسات مقارنة بخصوص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية.
4. رغم أن دولة ليبيا تطبق كل المعايير المستجدة في العالم، إلا أنه من الأفضل توخي الحذر قبل التطبيق الكامل ودراسة الأمر بجميع جوانبه للوقوف على السلبيات والإيجابيات ومحاولة إيجاد حلول للسلبيات قبل الشروع بالتطبيق.
5. إعادة مراجعة ودراسة جميع الاتفاقيات التجارية التي دخلت فيها دولة ليبيا مع العديد من الدول وبيان جدواها قبل المضي باتفاقيات تجارية جديدة.

6. حث الباحث على عمل دراسات حديثة لبيان أثر الاستثمار الأجنبي على البطالة والفقر ومستوى الرفاه في دولة ليبيا لمعرفة جدواه.

المصادر والمراجع

1. أبو زيد، محمد المبروك. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية (ط1). القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
2. الأمم المتحدة. (2008). السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة. لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، بيروت.
3. جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله. (2001). المحاسبة الدولية مع التطبيق لمعايير المحاسبة الدولية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
4. الخزرجي، داود سلوم عبد الحسين. (2008). الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق (أطروحة دكتوراه). جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
5. الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة ذات السلاسل. الكويت.
6. طاهر، مرسي. (2000–2003). أساسيات الأعمال الدولية. مصر: دار النهضة العربية.
7. عبد، قتيبة محمد صالح. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني (رسالة ماجستير). جامعة بغداد.
8. الفارسي، عيسى محمد، والشحومي، سليمان سالم. (2006). البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس.

9. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون. (2000). المحاسبة الدولية (ط1). الأردن: الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2013). تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013.

11. Alferdson, K., Leo, K., Picker, R., Pacter, P., & Radford, J. (2005). Applying international accounting standards. Australia: John Wiley & Sons.

12. Borensztein, E., Gergorio, J., & Lee, L. (1991). How does Foreign Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 0(1), 110-170.

13. Colasse, B. (1987). La nation de normalisation comptable. R.FC, (182). Paris.

14. Financial Reporting. (2000, April). Publications the CPA Letter. Retrieved November 1, 2014, from http://www.aicpa.org/pubs/cpaltr/apr2000/supps/palert2.htm

15. International Accounting Standards Board. (2014). International financial reporting standards. London, UK: IASB.

16. Lev, Baruch. (1989). On usefulness of earnings and earnings research: lessons and directions from two decades of empirical research. Journal of Accounting Research, V, Supplement, 10-191.

17. Loungani, P., & Razin, A. (2001). Foreign direct investment: a critical view. Finance and Development, TY(), -1.

18. Preobragenskaya, Galina G., & McGee, Robert W. (r). The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case

Study of Russia. Thirteenth International Conference of the International Trade & Finance Association, Finland.

19. UNCTAD. (1998). World Investment Report 1998 Trends and Determinant overview. New York and Geneva.